



International Monetary Fund

Washington, D. C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 15/502

للتنشر الفوري

8 نوفمبر 2015

السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، تناقش التحديات الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي

أصدرت اليوم السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، البيان التالي في ختام اجتماعها مع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي¹ والذي عُقد في قطر:

"إنه لمن دواعي سروري أن أتيحت لي فرصة حضور اجتماع مجلس التعاون الخليجي واللقاء بوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في دول الخليج لمناقشة آفاق الاقتصاد في المنطقة. ويمثل هذا الاجتماع منبرا مهما لصناع السياسات من أجل معالجة المشكلات على نحو تعاوني. وقد تبادلنا الآراء خلال هذا اللقاء حول التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي ومنطقة مجلس التعاون الخليجي، والتحرك المطلوب على مستوى السياسات.

"وفي الوقت الحالي يمثل النفط المصدر الأساسي لنسبة كبيرة من إيرادات المالية العامة وعائدات التصدير في مجلس التعاون الخليجي. ومع التراجع الحاد لأسعار النفط منذ منتصف عام 2014، من المتوقع أن تتخفف عائدات التصدير في عام 2015 بنحو 275 مليار دولار مقارنة بعام 2014. كذلك تنقلص أرصدة المالية العامة والحساب الجاري في المنطقة بدرجة حادة، ويتوقع خبراء الصندوق أن يسجل رصيد المالية العامة عجزا قدره 12.7% من إجمالي الناتج المحلي في 2015. ومن المتوقع أيضا أن يتباطأ النمو، حيث تشير توقعات خبراء الصندوق إلى تحقيق اقتصادات مجلس التعاون نمو قدره 3.2% في 2015 و 2.7% في 2016، مقارنة بمعدل قدره 3.4% في 2014.

"وتواجه دول مجلس التعاون تحدي انخفاض أسعار النفط من مركز قوة. فقد تمكنت بفضل سياساتها الرشيدة على مدار العقد الماضي من بناء الاحتياطات المالية الوقائية التي تجنبها الحاجة إلى إجراء تصحيحات مفاجئة أو مُركبة في سياسة المالية العامة. ومع ذلك، نظرا لتوقعات استمرار أسعار النفط المنخفضة لعدة سنوات، فسوف تحتاج جميع دول المجلس إلى تطبيق درجة من تصحيح أوضاع المالية العامة، وإن كان حجم هذا التصحيح ودرجة الإلحاح في تطبيقه تختلف باختلاف دول

¹ يتألف مجلس التعاون الخليجي من الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والمملكة العربية السعودية، وعمان، وقطر، والكويت.

المنطقة. وسوف يتعين وضع استراتيجيات مصممة بدقة لضبط أوضاع المالية العامة في أقرب فرصة ممكنة والتعريف بها حتى يتفهم الجمهور كيفية تنفيذ هذا التصحيح.

"وسيتوقف تنفيذ هذا التصحيح المالي على الوجه الأمثل على ظروف كل بلد على حدة، وإن كانت العناصر الأساسية مشتركة بين مختلف البلدان، وهي توسيع نطاق الإيرادات الضريبية غير النفطية؛ ورفع أسعار الطاقة التي لا تزال أقل كثيرا من المعايير الدولية؛ وإحكام السيطرة على النفقات الجارية ولا سيما على أجور القطاع العام؛ وإجراء مراجعة للنفقات الرأسمالية. وستعمل الإصلاحات الرامية إلى تعزيز أطر المالية العامة على دعم جهود الضبط المالي.

"وتبدو النظم المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي عموما في وضع جيد يؤهلها لتجاوز انخفاض أسعار النفط المنخفضة، وضعف النمو، وارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة. ومع ذلك، وفي ظل تراجع العائدات النفطية، فإن أوضاع التمويل الخارجي تتقلص، وتزداد إصدارات سندات الدين الحكومية، وسوف يتعين على البنوك المركزية في المنطقة توخي اليقظة المستمرة من الضغوط في النظام المصرفي وتوفير السيولة للقطاع المالي عند الحاجة. ومن شأن السياسات الاحترازية الكلية أن تكون عاملا مساعدا في معالجة أي ضغوط نُظمية قد يتعرض لها النظام المالي.

"وينبغي للحكومات مواصلة اتخاذ الإجراءات لتحويل تركُّز النمو من القطاع العام إلى القطاع الخاص. فمع ترجيح دخول قرابة مليوني مواطن في قوى العمل في مجلس التعاون الخليجي بحلول عام 2020، ونظرا لقيود المالية العامة على زيادة التوظيف الحكومي، فسوف يتعين التعجيل بخلق فرص العمل في القطاع الخاص. وتعمل حكومات المنطقة بالفعل على تنفيذ العديد من السياسات في هذا الاتجاه، وهناك قدر كبير من التقدم جاري إحرازه. ومع ذلك، يتعين مواصلة الجهود لتشجيع المواطنين على البحث عن فرص عمل في القطاع الخاص وتشجيع الشركات على توظيفهم.

"والصندوق من جانبه يواصل تعميق علاقته مع دول مجلس التعاون الخليجي من خلال الزيارات المنتظمة إلى هذه البلدان وما يقدمه من مساعدة فنية وتدريب. ويظل الصندوق على أهبة الاستعداد لمواصلة تقديم الدعم لدول مجلس التعاون بأي طريقة تراها مناسبة في سياق عملها لمواجهة تحديات أسعار النفط المنخفضة.

"وأخيرا أتوجه بالشكر لمعالي السيد علي شريف العمادي وزير مالية قطر لرئاسته اجتماع دول مجلس التعاون الخليجي ولكرم ضيافة حكومة بلاده. وأتوجه بالشكر أيضا لمعالي الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني، أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية."